



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معييار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معييار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معييار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 5

الفقرة المُعدّلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
6	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
42و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)

الفقرة	الموضوع	الفهرس
	تقديم	
	الهدف	
4-1	النطاق	
13-5	تعريفات	
6	تكاليف الاقتراض	
9-7	الجهة الاقتصادية	
10	المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة	
11	منشآت قطاع الأعمال الحكومية	
12	صافي الأصول / حقوق الملكية	
13	الأصول المؤهلة	
16-14	تكاليف الاقتراض – المعالجة الأساسية	
15-14	الإثبات	
16	الإفصاح	
39-17	تكاليف الاقتراض – المعالجة البديلة المسموح بها	
20-17	الإثبات	
29-21	تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة	
30	زيادة القيمة الدفترية للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده	
33-31	بدء الرسملة	
35-34	تعليق الرسملة	
39-36	وقف الرسملة	
40	الإفصاح	
41	أحكام انتقالية	
43-42	تاريخ السريان	
	الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض" في الفقرات 1 - 43. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 5 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 5 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 (طبعة 2022)، وأُقييَ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

يحدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض. وهو يتطلب - بشكل عام - الإثبات الفوري لتكاليف الاقتراض على أنها مصروفات. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار يتيح - كمعالجة بديلة مسموح بها - رسملة تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل.

النطاق

1. يجب أن يُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن تكاليف الاقتراض.
2. [حذفت].
3. [حذفت].
4. لا يتناول هذا المعيار التكلفة الفعلية أو المفترضة لصافي الأصول/حقوق الملكية. وإذا كانت الدول تطبق رسماً رأسمالياً على الجهات الفردية، فإنه يلزم ممارسة الحكم لتحديد ما إذا كان هذا الرسم يستوفي تعريف تكاليف الاقتراض، أم أنه ينبغي معالجته على أنه تكلفة فعلية أو مفترضة لصافي الأصول/حقوق الملكية.

تعريفات

5. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:
تكاليف الاقتراض هي الفائدة والمصروفات الأخرى التي تتكبدها الجهة فيما يتعلق باقتراض الأموال.
الأصل المؤهل هو الأصل الذي يستغرق - بالضرورة - فترة زمنية طويلة ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود له أو لبيعه.
وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

تكاليف الاقتراض

6. قد تتضمن تكاليف الاقتراض:
أ. مصروف الفائدة المحسوب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية الموضحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*؛ و
ب. [حذفت]
ج. [حذفت]
د. الفائدة فيما يخص التزامات عقود الإيجار وترتيبات امتياز تقديم الخدمات؛ و
هـ. فروق تحويل العملات الناشئة عن قروض بعملات أجنبية إلى الحد الذي تعد فيه تعديلاً لتكاليف الفائدة.

الجهة الاقتصادية

7. لأغراض التقرير المالي، يستخدم مصطلح "الجهة الاقتصادية" في هذا المعيار بمعنى مجموعة من الجهات تشمل الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها.

8. تتضمن المصطلحات الأخرى التي تستخدم - أحياناً - للإشارة إلى الجهة الاقتصادية "الجهة الإدارية"، و"الجهة المالية"، و"الجهة الموحدة"، و"المجموعة".
9. قد تتضمن الجهة الاقتصادية جهات ذات أهداف تتعلق بتنفيذ سياسات اجتماعية بالإضافة إلى أهداف تجارية. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارة إسكان جهة اقتصادية تشتمل على جهات توفر مساكن بمقابل رمزي، بالإضافة إلى جهات أخرى توفر السكن على أساس تجاري.

المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة

10. توفر الأصول وسيلة للجهات لكي تحقق أهدافها. توصف الأصول التي تستخدم في تقديم السلع والخدمات وفقاً لأهداف الجهة، والتي لا تولد بشكل مباشر تدفقات نقدية صافية، غالباً بأنها أصول تنطوي على خدمات متوقعة. أما الأصول التي تستخدم لتوليد تدفقات نقدية صافية، فهي توصف غالباً بأنها تنطوي على "منافع اقتصادية مستقبلية". لكي يكون المعيار شاملاً لجميع الأغراض التي تستخدم فيها الأصول، فإن هذا المعيار يستخدم مصطلح "المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة" لوصف السمة الأساسية للأصول.

منشآت قطاع الأعمال الحكومية

11. [حذفت].

صافي الأصول / حقوق الملكية

12. يستخدم مصطلح "صافي الأصول / حقوق الملكية" في هذا المعيار للإشارة إلى القيمة المتبقية في قائمة المركز المالي (الأصول مطروحاً منها الالتزامات). قد يكون صافي الأصول / حقوق الملكية موجباً أو سالباً. ويجوز أن تُستخدم مصطلحات أخرى بدلاً من "صافي الأصول / حقوق الملكية"، شريطة أن يكون معناها واضحاً.

الأصول المؤهلة

13. من الأمثلة على الأصول المؤهلة المباني الإدارية، والمستشفيات، وأصول البنية التحتية كالطرق والجسور ومرافق توليد الطاقة، والمخزون الذي يتطلب فترة زمنية طويلة للوصول به إلى حالة يكون فيها جاهزاً للاستخدام أو للبيع. أما الاستثمارات الأخرى، والأصول التي يتم إنتاجها بشكل روتيني على مدى فترة زمنية قصيرة، فهي ليست أصولاً مؤهلة. كما أن الأصول التي تكون عند اقتنائها جاهزة للاستخدام المقصود لها أو لبيعها لا تُعد أصولاً مؤهلة.

تكاليف الاقتراض - المعالجة الأساسية

الإثبات

14. يجب أن تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتَّكَبَد فيها.
15. بموجب المعالجة الأساسية تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتَّكَبَد فيها، بغض النظر عن أوجه استخدام القروض.

الإفصاح

16. يجب أن تفصح القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض.

تكاليف الاقتراض - المعالجة البديلة المسموح بها

الإثبات

17. يجب أن تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتكبّد فيها، فيما عدا إلى الحد الذي تُرسمَل فيه وفقاً للفقرة 18.
18. يجب أن تُرسمَل تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل، على أنها جزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب أن يُحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة وفقاً لهذا المعيار.
19. بموجب المعالجة البديلة المسموح بها، تُضمّن تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل في تكلفة ذلك الأصل. تُرسمَل تكاليف الاقتراض هذه على أنها جزء من تكلفة الأصل عندما (أ) يكون من المرجح أنه سينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة، و(ب) يكون من الممكن أن يُقاس التكاليف بموثوقية¹. تُثبت تكاليف الاقتراض الأخرى على أنها مصروف في الفترة التي تُتكبّد فيها.
20. إذا تبنت الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، فإنه يجب عليها أن تُطبق تلك المعالجة - بشكل متسق - على جميع تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج جميع الأصول المؤهلة للجهة.
- تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة**
21. تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل هي تكاليف الاقتراض التي كانت ستتجنب لو لم يتم الإنفاق على الأصل المؤهل. وعندما تقترض الجهة أموالاً خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل، بعينه، فإنه يمكن - بسهولة - تحديد تكاليف الاقتراض التي تتعلق - بشكل مباشر - بذلك الأصل المؤهل.
22. قد يكون من الصعب تحديد علاقة مباشرة بين قروض بعينها وأصل مؤهل، وتحديد القروض التي كان من الممكن تجنبها لو لم يُقتنَ هذا الأصل. وتحدث مثل هذه الصعوبة عندما، على سبيل المثال، يتم تنسيق نشاط التمويل للجهة - بشكل مركزي. كما تنشأ الصعوبات - أيضاً - عندما تستخدم الجهة الاقتصادية نطاقاً من أدوات الدين لتقترض أموالاً بأسعار فائدة مختلفة، وتحول تلك الأموال - على أسس مختلفة - إلى جهات أخرى في الجهة الاقتصادية. قد تُحول الأموال التي اقتُرِضت مركزياً إلى جهات أخرى ضمن الجهة الاقتصادية على أنها قرض، أو منحة، أو ضح رأس المال. وقد تكون مثل هذه التحويلات غير محملة بفائدة، أو تتطلب أن يُسترد جزء فقط من تكلفة الفائدة الفعلية. وتنشأ تعقيدات أخرى (أ) من استخدام قروض مُقومة بعملات أجنبية أو مربوطة بها، و(ب) وعندما تعمل الجهة الاقتصادية في اقتصادات ذات تضخم جامح، و(ج) من التقلبات في أسعار الصرف. ونتيجة لذلك، يصعب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء أصل مؤهل، ويُطلب ممارسة الحكم.
23. بالقدر الذي تُقتَرَض به الأموال خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل، فإنه يجب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة لذلك الأصل بمقدار تكاليف الاقتراض الفعلية المتكبّدة على ذلك الاقتراض خلال الفترة مخصوماً منها أي دخل استثمار ينتج من الاستثمار المؤقت لتلك القروض.

1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرّح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

24. قد تؤدي ترتيبات التمويل لأصل مؤهل إلى حصول الجهة على أموال مقترضة وتكبدتها تكاليف اقتراض ذات صلة قبل استخدام بعض أو كل هذه الأموال للإنفاق على الأصل المؤهل. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تُستثمر هذه الأموال مؤقتاً لحين إنفاقها على الأصل المؤهل. عند تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة خلال الفترة، يجب خصم أي دخل استثمار يكتسب على هذه الأموال من تكاليف المُتكبدة.
25. بالقدر الذي تقترض به الجهة أموالاً - بشكل عام - وتستخدمها لغرض الحصول على أصل مؤهل، فإنه يجب أن يُحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة من خلال تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل. ويجب أن يكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة التي تكون قائمة خلال الفترة. ومع ذلك، يجب على الجهة أن تستبعد من هذا الاحتساب تكاليف الاقتراض التي تنطبق على القروض التي تمت خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل إلى أن تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. ولا يجوز أن يزيد مبلغ تكاليف الاقتراض المُرسمة خلال فترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض المُتكبدة خلال تلك الفترة.
26. فقط تكاليف الاقتراض التي تنطبق على قروض الجهة هي التي يجوز رسملتها. عندما تقترض جهة مسيطرة أموالاً تمرر إلى جهة مسيطر عليها دون تخصيص لتكاليف الاقتراض أو مع تخصيص جزء فقط من تكاليف الاقتراض، فيجوز للجهة المسيطر عليها أن ترسمل فقط تكاليف الاقتراض التي تكبدتها هي نفسها. إذا استلمت جهة مسيطر عليها مساهمة رأسمالية غير محملة بفائدة أو منحة رأس مالية، فإنها لا تتكبد أي تكاليف اقتراض، ومن ثم لا تُرسمل أي تكاليف من هذا القبيل.
27. عندما تحول جهة مسيطرة أموالاً إلى جهة مسيطر عليها بتكلفة جزئية، فإنه يجوز للجهة المسيطر عليها أن تُرسمل ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض الذي تكبدته هي نفسها. ويمكن أن يُرسمل المبلغ الكامل لتكاليف الاقتراض ضمن تكلفة الأصل المؤهل في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية، شريطة أنه أُجريت تسويات التوحيد المناسبة لاستبعاد تلك التكاليف المرسمة من قبل الجهة المسيطر عليها.
28. عندما تحول جهة مسيطرة أموالاً إلى جهة مسيطر عليها بدون تكلفة، لن تستوفي الجهة المسيطرة أو الجهة المسيطر عليها - بشكل فردي - ضوابط رسملة تكاليف الاقتراض. وبالرغم من ذلك، فإنه إذا الجهة الاقتصادية ضوابط رسملة تكاليف الاقتراض، فستكون قادرة على أن تُرسمل تكاليف الاقتراض ضمن تكلفة الأصل المؤهل في قوائمها المالية الموحدة.
29. في بعض الظروف، يكون من المناسب تضمين جميع قروض الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها عندما يُحتسب متوسط مرجح لتكاليف الاقتراض؛ وفي ظروف أخرى، يكون من المناسب لكل جهة مسيطر عليها أن تستخدم متوسطاً مرجحاً لتكاليف الاقتراض ينطبق على القروض الخاصة بها.

زيادة القيمة الدفترية للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده

30. عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة النهائية المتوقعة للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده منه أو عن صافي قيمته القابلة للتحقق، تُخفّض القيمة الدفترية أو تُشطب وفقاً

لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد، أيهما ينطبق. في ظروف معينة، يتم عكس قيد مبلغ التخفيض أو الشطب وفقاً للمعيارين المذكورين.

بدء الرسملة

31. يجب أن تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض على أنها جزء من تكلفة الأصل المؤهل عندما:

أ. يجري تكبد نفقات للأصل؛ و

ب. يجري تكبد تكاليف اقتراض؛ و

ج. تكون الأنشطة التي تُعد ضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه قيد التنفيذ.

32. تتضمن النفقات على أصل مؤهل - فقط - تلك النفقات التي أسفرت عن مدفوعات نقدية أو تحويلات أصول أخرى أو تحمل التزامات محملة بفائدة. إن متوسط القيمة الدفترية للأصل خلال الفترة، بما في ذلك تكاليف الاقتراض المرسملة سابقاً، يُعد - عادةً - تقريباً معقولاً للنفقات التي يُطبق عليها معدل الرسملة في تلك الفترة.

33. تشمل الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه أكثر من مجرد الإنشاء المادي للأصل. فهي تتضمن العمل الفني والإداري الذي يسبق بدء الإنشاء المادي، مثل الأنشطة المرتبطة بالحصول على التصاريح. وبالرغم من ذلك، يستبعد من مثل هذه الأنشطة الاحتفاظ بأصل عندما لا يوجد إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل. فعلى سبيل المثال، تُرسمل تكاليف الاقتراض المُتكبدة حين تكون الأرض قيد التطوير، خلال الفترة التي تُنفذ فيها الأنشطة المتعلقة بالتطوير. وبالرغم من ذلك، لا تؤهل للرسملة تكاليف الاقتراض المُتكبدة حين تكون الأرض المقتناة لأغراض البناء يُحتفظ بها دون أي نشاط تطوري مرتبط بها.

تعليق الرسملة

34. يجب تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي توقف فيها التطوير النشط، وإثباتها على أنها مصروف.

35. قد تُتَّكَبَد تكاليف اقتراض خلال فترة طويلة توقفت فيها الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. مثل هذه التكاليف هي تكاليف احتفاظ بأصول مكتملة جزئياً ولا تتأهل للرسملة. وبالرغم من ذلك، لا يتم - عادةً - تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال فترة يجري فيها تنفيذ عملاً فنياً وإدارياً كبيراً. ولا تُعلَّق رسملة تكاليف الاقتراض عندما يكون التأخير المؤقت جزءاً ضرورياً من عملية إعداد أصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. فعلى سبيل المثال، تستمر الرسملة خلال الفترة الطويلة اللازمة حتى ينضج المخزون أو خلال الفترة الطويلة التي تؤخر فيها مناسيب المياه المرتفعة إنشاء جسر، إذا كانت مثل هذه المناسيب المرتفعة للمياه شائعة خلال فترة الإنشاء في الإقليم الجغرافي المعني.

وقف الرسملة

36. يجب وقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود له أو لبيعه.

37. يكون الأصل - عادةً - جاهزاً للاستخدام المقصود له أو لبيعه عندما يكتمل الإنشاء المادي للأصل، حتى وإن كان العمل الإداري الروتيني قد لا يزال مستمراً. وإذا كان كل ما تبقى هو

تعديلات طفيفة، مثل أعمال ديكور عقار حسب مواصفات المشتري أو المستخدم، فإن هذا يبين أن جميع الأنشطة مكتملة - بشكل جوهري.

38. عندما يُستكمل إنشاء أصل مؤهل على أجزاء، ويكون كل جزء قابلاً للاستخدام بينما يستمر الإنشاء للأجزاء الأخرى، فإنه يجب وقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام المقصود له أو لبيعه.

39. يُعد مجمع إداري يشمل عدة مبانٍ، يمكن أن يُستخدم كل منها - بشكل فردي، مثلاً لأصل مؤهل كل جزء منه قابل لأن يكون صالحاً للاستخدام بينما يستمر الإنشاء للأجزاء الأخرى. أما الأمثلة على الأصول المؤهلة التي يلزم أن تكون مكتملة قبل أن يكون بالإمكان استخدام أي جزء، فهي تتضمن: (أ) غرفة عمليات في مستشفى عندما يجب أن تُستكمل جميع أعمال الإنشاء في المستشفى قبل أن يكون بالإمكان استخدام غرفة العمليات، و(ب) محطة معالجة مياه لصرف ينطوي على عمليات متعددة تُنفذ بالتتابع في أجزاء مختلفة من المحطة، و(ج) جسر يشكل جزءاً من طريق سريع.

الإفصاح

40. يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي:
أ. السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض؛ و
ب. مبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة؛ و
ج. معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهل للرسملة (إذا كان من الضروري تطبيق معدل رسملة على الأموال المقترضة بشكل عام).

أحكام انتقالية

41. [حذفت].

41أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

تاريخ السريان

42. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

42أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

41ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

42ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

41د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

42هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

42و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 الفقرة 6. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة

تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

43. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة به
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ
6. أمثلة توضيحية

1. تقديم

يضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعدّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن تحدّد المواضيع التي تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعدّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل، بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعدّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن المواضيع التي شملها البيان معيار تكاليف الاقتراض.

وبهدف اقتراح معيار تكاليف الاقتراض الملائم؛ أجريت دراسة لمعيار تكاليف الاقتراض الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار تكاليف الاقتراض أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 (طبعة 2022)، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة به

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية؛ أُعد استبيان إلكتروني للجهات كما رُتبت زيارات ميدانية إلى جهات تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وقد لوحظ من خلال تحليل نتائج الاستبيان أن (3%) من الجهات تقوم بالاقتراض من جهات حكومية أو جهات أخرى داخل الدولة.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي يمكن أن تتأثر بمعايير تكاليف الاقتراض، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	الهيئة العامة للطيران المدني	3	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	الهيئة العامة للأوقاف
2	التجهيزات الأساسية والنقل	مؤسسة البريد السعودي	4	جهة مستقلة	الخطوط السعودية

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المتوسطة الأهمية والواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	41أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	41A. <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018, amended paragraph 25. An entity shall apply this amendment to borrowing costs incurred on or after the beginning of the annual reporting period in which the entity first applies those amendments.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	42. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	42. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2001. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2001, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	42أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	42A. Paragraph 6 was amended by IPSAS 32, <i>Service Concession Arrangements: Grantor</i> issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and at the same time apply IPSAS 32, the amendments to paragraphs 25–27 and 85B of

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
IPSAS 13, the amendments to paragraphs 5, 7 and 107C of IPSAS 17, the amendments to paragraphs 2 and 125A of IPSAS 29 and the amendments to paragraphs 6 and 132A of IPSAS 31.		
42B. Paragraphs 41 and 43 were amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	41ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
42C. Paragraphs 2, 3 and 11 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	42ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
42D. Paragraph 25 was amended and paragraph 41A added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity	42د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		applies these amendments for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	42هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	42E. Paragraph 6 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2019</i> , issued in January 2020. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2023, it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	42و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار الصادر في 2023 الفقرة 6</i> . يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	42F. Paragraph 6 was amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
This Standard prescribes the accounting treatment for borrowing costs. This Standard generally requires the immediate expensing of borrowing costs. However, the Standard permits, as an allowed alternative treatment, the capitalization of borrowing costs that are directly attributable to the acquisition, construction, or production of a qualifying asset.	يحدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض. وهو يتطلب - بشكل عام - الإثبات الفوري لتكاليف الاقتراض على أنها مصروفات. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار يتيح - كمعالجة بديلة مسموح بها - رسملة تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل.	لا	
Scope	النطاق		
1. This Standard shall be applied in accounting for borrowing costs.	1. يجب أن يُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن تكاليف الاقتراض.	لا	
2. [Deleted].	2. [حذفت].	لا	
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. This Standard does not deal with the actual or imputed cost of net assets/equity. Where jurisdictions apply a capital charge to individual entities, judgment will need to be exercised to determine whether the charge meets the definition of borrowing costs, or whether it should be treated as an actual or imputed cost of net assets/equity.	4. لا يتناول هذا المعيار التكلفة الفعلية أو المفترضة لصافي الأصول/حقوق الملكية. وإذا كانت الدول تطبق رسماً رأسمالياً على الجهات الفردية، فإنه يلزم ممارسة الحكم لتحديد ما إذا كان هذا الرسم يستوفي تعريف تكاليف الاقتراض، أم أنه ينبغي معالجته على أنه تكلفة فعلية أو مفترضة لصافي الأصول/حقوق الملكية.	لا	
Definitions	تعريفات		
5. The following terms are used in this Standard with the meanings specified:	5. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تكاليف الاقتراض هي الفائدة والمصروفات الأخرى التي تتكبدها الجهة فيما يتعلق باقتراض الأموال. الأصل المؤهل هو الأصل الذي يستغرق - بالضرورة - فترة زمنية طويلة ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود له أو لبيعه. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	Borrowing costs are interest and other expenses incurred by an entity in connection with the borrowing of funds. Qualifying asset is an asset that necessarily takes a substantial period to get ready for its intended use or sale. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.
		تكاليف الاقتراض	Borrowing Costs
	لا	6. قد تتضمن تكاليف الاقتراض: أ. مصروف الفائدة المحسوب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية الموضحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>؛ و ب. [حذفت] ج. [حذفت] د. الفائدة فيما يخص التزامات عقود الإيجار وترتيبات امتياز تقديم الخدمات؛ و هـ. فروق تحويل العملات الناشئة عن قروض بعملات أجنبية إلى الحد الذي تعد فيه تعديلاً لتكاليف الفائدة.	6. Borrowing costs may include: a. Interest expense calculated using the effective interest method as described in IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i>; b. [Deleted] c. [Deleted] d. Interest in respect of lease liabilities and service concession arrangements; and e. Exchange differences arising from foreign currency borrowings, to the extent that they are regarded as an adjustment to interest costs.
		الجهة الاقتصادية	Economic Entity
	لا	7. لأغراض التقرير المالي، يستخدم مصطلح "الجهة الاقتصادية" في هذا المعيار بمعنى مجموعة	7. The term economic entity is used in this Standard to define, for financial reporting purposes, a group

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		من الجهات تشمل الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها.	of entities comprising the controlling entity and any controlled entities.
	لا	8. تتضمن المصطلحات الأخرى التي تستخدم - أحياناً - للإشارة إلى الجهة الاقتصادية "الجهة الإدارية"، و"الجهة المالية"، و"الجهة الموحدة"، و"المجموعة".	8. Other terms sometimes used to refer to an economic entity include administrative entity, financial entity, consolidated entity, and group.
	لا	9. قد تتضمن الجهة الاقتصادية جهات ذات أهداف تتعلق بتنفيذ سياسات اجتماعية بالإضافة إلى أهداف تجارية. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارة إسكان جهة اقتصادية تشتمل على جهات توفر مساكن بمقابل رمزي، بالإضافة إلى جهات أخرى توفر السكن على أساس تجاري.	9. An economic entity may include entities with both social policy and commercial objectives. For example, a government housing department may be an economic entity that includes entities that provide housing for a nominal charge, as well as entities that provide accommodation on a commercial basis.
		المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة	Future Economic Benefits or Service Potential
	لا	10. توفر الأصول وسيلة للجهات لكي تحقق أهدافها. توصف الأصول التي تستخدم في تقديم السلع والخدمات وفقاً لأهداف الجهة، والتي لا تولد بشكل مباشر تدفقات نقدية صافية، غالباً بأنها أصول تنطوي على خدمات متوقعة. أما الأصول التي تستخدم لتوليد تدفقات نقدية صافية، فهي توصف غالباً بأنها تنطوي على "منافع اقتصادية مستقبلية". لكي يكون المعيار شاملاً لجميع الأغراض التي تستخدم فيها الأصول، فإن هذا المعيار يستخدم مصطلح "المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة" لوصف السمة الأساسية للأصول.	10. Assets provide a means for entities to achieve their objectives. Assets that are used to deliver goods and services in accordance with an entity's objectives, but which do not directly generate net cash inflows, are often described as embodying service potential. Assets that are used to generate net cash inflows are often described as embodying "future economic benefits." To encompass all the purposes to which assets may be put, this Standard uses the term "future economic benefits or service potential" to describe the essential characteristic of assets.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		منشآت قطاع الأعمال الحكومية	Government Business Enterprises
		11. [حذفت].	11. [Deleted].
		صافي الأصول / حقوق الملكية	Net Assets/Equity
	لا	12. يستخدم مصطلح "صافي الأصول/ حقوق الملكية" في هذا المعيار للإشارة إلى القيمة المتبقية في قائمة المركز المالي (الأصول مطروحاً منها الالتزامات). قد يكون صافي الأصول/حقوق الملكية موجباً أو سالباً. ويجوز أن تُستخدم مصطلحات أخرى بدلاً من "صافي الأصول/حقوق الملكية"، شريطة أن يكون معناها واضحاً.	12. Net assets/equity is the term used in this Standard to refer to the residual measure in the statement of financial position (assets less liabilities). Net assets/equity may be positive or negative. Other terms may be used in place of net assets/equity, provided that their meaning is clear.
		الأصول المؤهلة	Qualifying Assets
	لا	13. من الأمثلة على الأصول المؤهلة المباني الإدارية، والمستشفيات، وأصول البنية التحتية كالطرق والجسور ومرافق توليد الطاقة، والمخزون الذي يتطلب فترة زمنية طويلة للوصول به إلى حالة يكون فيها جاهزاً للاستخدام أو للبيع. أما الاستثمارات الأخرى، والأصول التي يتم إنتاجها بشكل روتيني على مدى فترة زمنية قصيرة، فهي ليست أصولاً مؤهلة. كما أن الأصول التي تكون عند اقتنائها جاهزة للاستخدام المقصود لها أو لبيعها لا تُعد أصولاً مؤهلة.	13. Examples of qualifying assets are office buildings, hospitals, infrastructure assets such as roads, bridges and power generation facilities, and inventories that require a substantial period of time to bring them to a condition ready for use or sale. Other investments, and those assets that are routinely produced over a short period of time, are not qualifying assets. Assets that are ready for their intended use or sale when acquired also are not qualifying assets.
		تكاليف الاقتراض – المعالجة الأساسية	Borrowing Costs—Benchmark Treatment
		الإثبات	Recognition

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	14. يجب أن تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتكبَّد فيها.	14. Borrowing costs shall be recognized as an expense in the period in which they are incurred.
	لا	15. بموجب المعالجة الأساسية تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتكبَّد فيها، بغض النظر عن أوجه استخدام القروض.	15. Under the benchmark treatment, borrowing costs are recognized as an expense in the period in which they are incurred, regardless of how the borrowings are applied.
		الإفصاح	Disclosure
	لا	16. يجب أن تفصح القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض.	16. The financial statements shall disclose the accounting policy adopted for borrowing costs.
		تكاليف الاقتراض - المعالجة البديلة المسموح بها	Borrowing Costs-Allowed Alternative Treatment
		الإثبات	Recognition
	لا	17. يجب أن تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتكبَّد فيها، فيما عدا إلى الحد الذي تُرسمَل فيه وفقاً للفقرة 18.	17. Borrowing costs shall be recognized as an expense in the period in which they are incurred, except to the extent that they are capitalized in accordance with paragraph 18.
	لا	18. يجب أن تُرسمَل تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل، على أنها جزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب أن يُحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة وفقاً لهذا المعيار.	18. Borrowing costs that are directly attributable to the acquisition, construction, or production of a qualifying asset shall be capitalized as part of the cost of that asset. The amount of borrowing costs eligible for capitalization shall be determined in accordance with this Standard.
	لا	19. بموجب المعالجة البديلة المسموح بها، تُضمَّن تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل في تكلفة ذلك الأصل. تُرسمَل تكاليف الاقتراض هذه على أنها جزء من تكلفة الأصل عندما (أ) يكون من المرجح أنه سينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية أو	19. Under the allowed alternative treatment, borrowing costs that are directly attributable to the acquisition, construction, or production of an asset are included in the cost of that asset. Such borrowing costs are capitalized as part of the cost of the asset when (a) it is probable that they will

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		خدمات متوقعة للجهة، و(ب) يكون من الممكن أن تُقاس التكاليف بموثوقية¹. تُثبَّت تكاليف الاقتراض الأخرى على أنها مصروف في الفترة التي تُكَبَّد فيها. 1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه، وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	result in future economic benefits or service potential to the entity, and (b) the costs can be measured reliably¹. Other borrowing costs are recognized as an expense in the period in which they are incurred. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.
	لا	20. إذا تبنت الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، فإنه يجب عليها أن تُطبق تلك المعالجة - بشكل متسق - على جميع تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج جميع الأصول المؤهلة للجهة.	20. Where an entity adopts the allowed alternative treatment, that treatment shall be applied consistently to all borrowing costs that are directly attributable to the acquisition, construction, or production of all qualifying assets of the entity.
		تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة	Borrowing Costs Eligible for Capitalization
	لا	21. تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل هي تكاليف الاقتراض التي كانت ستُجنب لو لم يتم الإنفاق على الأصل المؤهل. وعندما تقترض الجهة أموالاً خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل، بعينه، فإنه يمكن - بسهولة - تحديد تكاليف الاقتراض التي تتعلق - بشكل مباشر - بذلك الأصل المؤهل.	21. The borrowing costs that are directly attributable to the acquisition, construction, or production of a qualifying asset are those borrowing costs that would have been avoided if the outlays on the qualifying asset had not been made. When an entity borrows funds specifically for the purpose of obtaining a particular qualifying asset, the borrowing costs that directly relate to that qualifying asset can be readily identified.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
22. It may be difficult to identify a direct relationship between particular borrowings and a qualifying asset, and to determine the borrowings that could otherwise have been avoided. Such a difficulty occurs, for example, when the financing activity of an entity is coordinated centrally. Difficulties also arise when an economic entity uses a range of debt instruments to borrow funds at varying rates of interest, and transfers those funds on various bases to other entities in the economic entity. Funds that have been borrowed centrally may be transferred to other entities within the economic entity as a loan, a grant, or a capital injection. Such transfers may be interest-free, or require that only a portion of the actual interest cost be recovered. Other complications arise (a) through the use of loans denominated in or linked to foreign currencies, (b) when the economic entity operates in highly inflationary economies, and (c) from fluctuations in exchange rates. As a result, the determination of the amount of borrowing costs that are directly attributable to the acquisition of a qualifying asset is difficult, and the exercise of judgment is required.	22. قد يكون من الصعب تحديد علاقة مباشرة بين قروض بعينها وأصل مؤهل، وتحديد القروض التي كان من الممكن تجنبها لو لم يُقْتَن هذا الأصل. وتحدث مثل هذه الصعوبة عندما، على سبيل المثال، يتم تنسيق نشاط التمويل للجهة - بشكل مركزي. كما تنشأ الصعوبات - أيضاً - عندما تستخدم الجهة الاقتصادية نطاقاً من أدوات الدين لتقترض أموالاً بأسعار فائدة مختلفة، وتحول تلك الأموال - على أسس مختلفة - إلى جهات أخرى في الجهة الاقتصادية. قد تُحول الأموال التي اقترضت مركزياً إلى جهات أخرى ضمن الجهة الاقتصادية على أنها قرض، أو منحة، أو ضخ رأس المال. وقد تكون مثل هذه التحويلات غير محملة بفائدة، أو تتطلب أن يُسترد جزء فقط من تكلفة الفائدة الفعلية. وتنشأ تعقيدات أخرى (أ) من استخدام قروض مُقومة بعملات أجنبية أو مربوطة بها، و(ب) وعندما تعمل الجهة الاقتصادية في اقتصادات ذات تضخم جامح، و(ج) من التقلبات في أسعار الصرف. ونتيجة لذلك، يصعب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء أصل مؤهل، ويُطلب ممارسة الحكم.	لا	
23. To the extent that funds are borrowed specifically for the purpose of obtaining a qualifying asset, the amount of borrowing costs eligible for capitalization on that asset shall be determined	23. بالقدر الذي تُقْتَرَض به الأموال خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل، فإنه يجب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة لذلك الأصل بمقدار تكاليف الاقتراض الفعلية	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المتكبّدة على ذلك الاقتراض خلال الفترة مخصصاً منها أي دخل استثمار ينتج من الاستثمار المؤقت لتلك القروض.	as the actual borrowing costs incurred on that borrowing during the period, less any investment income on the temporary investment of those borrowings.
	لا	24. قد تؤدي ترتيبات التمويل لأصل مؤهل إلى حصول الجهة على أموال مقترضة وتكبدها تكاليف اقتراض ذات صلة قبل استخدام بعض أو كل هذه الأموال للإنفاق على الأصل المؤهل. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تُستثمر هذه الأموال مؤقتاً لحين إنفاقها على الأصل المؤهل. عند تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة خلال الفترة، يجب خصم أي دخل استثمار يكتسب على هذه الأموال من تكاليف المتكبّدة.	24. The financing arrangements for a qualifying asset may result in an entity obtaining borrowed funds and incurring associated borrowing costs before some or all of the funds are used for outlays on the qualifying asset. In such circumstances, the funds are often temporarily invested pending their outlay on the qualifying asset. In determining the amount of borrowing costs eligible for capitalization during a period, any investment income earned on such funds is deducted from the borrowing costs incurred.
	لا	25. بالقدر الذي تقتضيه به الجهة أموالاً - بشكل عام - وتستخدمها لغرض الحصول على أصل مؤهل، فإنه يجب أن يُحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة من خلال تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل. ويجب أن يكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة التي تكون قائمة خلال الفترة. ومع ذلك، يجب على الجهة أن تستبعد من هذا الاحتساب تكاليف الاقتراض التي تنطبق على القروض التي تمت خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل إلى أن تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل	25. To the extent that funds are borrowed generally and used for the purpose of obtaining a qualifying asset, the amount of borrowing costs eligible for capitalization shall be determined by applying a capitalization rate to the outlays on that asset. The capitalization rate shall be the weighted average of the borrowing costs applicable to all borrowings of the entity that are outstanding during the period. However, an entity shall exclude from this calculation borrowing costs applicable to borrowings made specifically for the purpose of obtaining a qualifying asset until substantially all the activities necessary to

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		للاستخدام المقصود له أو لبيعه. ولا يجوز أن يزيد مبلغ تكاليف الاقتراض المُرسَلة خلال فترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض المُتَكددة خلال تلك الفترة.	prepare that asset for its intended use or sale are complete. The amount of borrowing costs capitalized during a period shall not exceed the amount of borrowing costs incurred during that period.
	لا	26. فقط تكاليف الاقتراض التي تنطبق على قروض الجهة هي التي يجوز رسملتها. عندما تقتض جبهة مهيمنة أموالاً تمرر إلى جبهة مهيمنة عليها دون تخصيص لتكاليف الاقتراض أو مع تخصيص جزء فقط من تكاليف الاقتراض، فيجوز للجهة المسيطر عليها أن ترسمل فقط تكاليف الاقتراض التي تكبدتها هي نفسها. إذا استلمت جبهة مهيمنة عليها مساهمة رأسمالية غير محملة بفائدة أو منحة رأس مالية، فإنها لا تتكبد أي تكاليف اقتراض، ومن ثم لا تُرسمل أي تكاليف من هذا القبيل.	26. Only those borrowing costs applicable to the borrowings of the entity may be capitalized. When a controlling entity borrows funds that are passed on to a controlled entity with no, or only partial, allocation of borrowing costs, the controlled entity may capitalize only those borrowing costs which it itself has incurred. Where a controlled entity receives an interest-free capital contribution or capital grant, it will not incur any borrowing costs, and consequently will not capitalize any such costs.
	لا	27. عندما تحول جبهة مهيمنة أموالاً إلى جبهة مهيمنة عليها بتكلفة جزئية، فإنه يجوز للجهة المسيطر عليها أن تُرسمل ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض الذي تكبدته هي نفسها. ويمكن أن يُرسمل المبلغ الكامل لتكاليف الاقتراض ضمن تكلفة الأصل المؤهل في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية، شريطة أنه أُجريت تسويات التوحيد المناسبة لاستبعاد تلك التكاليف المرسمة من قبل الجهة المسيطر عليها.	27. When a controlling entity transfers funds at partial cost to a controlled entity, the controlled entity may capitalize that portion of borrowing costs which it itself has incurred. In the financial statements of the economic entity, the full amount of borrowing costs can be capitalized to the qualifying asset, provided that appropriate consolidation adjustments have been made to eliminate those costs capitalized by the controlled entity.
	لا	28. عندما تحول جبهة مهيمنة أموالاً إلى جبهة مهيمنة عليها بدون تكلفة، لن تستوفي الجهة	28. When a controlling entity has transferred funds at no cost to a controlled entity, neither the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المسيطرة أو الجهة المسيطر عليها - بشكل فردي - ضوابط رسملة تكاليف الاقتراض. وبالرغم من ذلك، فإنه إذا الجهة الاقتصادية ضوابط رسملة تكاليف الاقتراض، فستكون قادرة على أن تُرسمل تكاليف الاقتراض ضمن تكلفة الأصل المؤهل في قوائمها المالية الموحدة.	controlling entity nor the controlled entity would meet the criteria for capitalization of borrowing costs. However, if the economic entity met the criteria for capitalization of borrowing costs, it would be able to capitalize the borrowing costs to the qualifying asset in its financial statements.
	لا	29. في بعض الظروف، يكون من المناسب تضمين جميع قروض الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها عندما يُحتسب متوسط مرجح لتكاليف الاقتراض؛ وفي ظروف أخرى، يكون من المناسب لكل جهة مسيطر عليها أن تستخدم متوسطاً مرجحاً لتكاليف الاقتراض ينطبق على القروض الخاصة بها.	29. In some circumstances, it is appropriate to include all borrowings of the controlling entity and its controlled entities when computing a weighted average of the borrowing costs; in other circumstances, it is appropriate for each controlled entity to use a weighted average of the borrowing costs applicable to its own borrowings.
		زيادة القيمة الدفترية للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده	Excess of the Carrying Amount of the Qualifying Asset over Recoverable Amount
	لا	30. عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة النهائية المتوقعة للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده منه أو عن صافي قيمته القابلة للتحقق، تُخفّض القيمة الدفترية أو تُشطب وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد، أيهما ينطبق، في ظروف معينة، يتم عكس قيد مبلغ التخفيض أو الشطب وفقاً للمعايير المذكورين.	30. When the carrying amount or the expected ultimate cost of the qualifying asset exceeds its recoverable amount or net realizable value, the carrying amount is written down or written off in accordance with the requirements of IPSAS 21, Impairment of Non-Cash-Generating Assets or IPSAS 26, Impairment of Cash-Generating Assets, as appropriate. In certain circumstances, the amount of the write-down or write off is written back in accordance with those other standards.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بدء الرسملة	Commencement of Capitalization
	لا	31. يجب أن تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض على أنها جزء من تكلفة الأصل المؤهل عندما: أ. يجري تكبد نفقات للأصل؛ و ب. يجري تكبد تكاليف اقتراض؛ و ج. تكون الأنشطة التي تُعد ضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه قيد التنفيذ.	31. The capitalization of borrowing costs as part of the cost of a qualifying asset shall commence when: a. Outlays for the asset are being incurred; b. Borrowing costs are being incurred; and c. Activities that are necessary to prepare the asset for its intended use or sale are in progress.
	لا	32. تتضمن النفقات على أصل مؤهل - فقط - تلك النفقات التي أسفرت عن مدفوعات نقدية أو تحويلات أصول أخرى أو تحمل التزامات محملة بفائدة. إن متوسط القيمة الدفترية للأصل خلال الفترة، بما في ذلك تكاليف الاقتراض المرسملة سابقاً، يُعد - عادةً - تقريباً معقولاً للنفقات التي يُطبق عليها معدل الرسملة في تلك الفترة.	32. Outlays on a qualifying asset include only those outlays that have resulted in payments of cash, transfers of other assets, or the assumption of interest-bearing liabilities. The average carrying amount of the asset during a period, including borrowing costs previously capitalized, is normally a reasonable approximation of the outlays to which the capitalization rate is applied in that period.
	لا	33. تشمل الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه أكثر من مجرد الإنشاء المادي للأصل. فهي تتضمن العمل الفني والإداري الذي يسبق بدء الإنشاء المادي، مثل الأنشطة المرتبطة بالحصول على التصاريح. وبالرغم من ذلك، يستبعد من مثل هذه الأنشطة الاحتفاظ بأصل عندما لا يوجد إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل. فعلى سبيل المثال، تُرسمل تكاليف الاقتراض المُتكبدة حين تكون الأرض قيد التطوير، خلال الفترة التي تُنفذ فيها	33. The activities necessary to prepare the asset for its intended use or sale encompass more than the physical construction of the asset. They include technical and administrative work prior to the commencement of physical construction, such as the activities associated with obtaining permits. However, such activities exclude the holding of an asset when no production or development that changes the asset's condition is taking place. For example, borrowing costs incurred while land is

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الأنشطة المتعلقة بالتطوير. وبالرغم من ذلك، لا تؤهل للرسملة تكاليف الاقتراض المُتكبدة حين تكون الأرض المقنتاة لأغراض البناء يُحتفظ بها دون أي نشاط تطويري مرتبط بها.	under development are capitalized during the period in which activities related to the development are being undertaken. However, borrowing costs incurred while land acquired for building purposes is held without any associated development activity do not qualify for capitalization.
		تعليق الرسملة	Suspension of Capitalization
	لا	34. يجب تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي توقف فيها التطوير النشط، وإثباتها على أنها مصروف.	34. Capitalization of borrowing costs shall be suspended during extended periods in which active development is interrupted, and expensed.
	لا	35. قد تُتَّكَبَد تكاليف اقتراض خلال فترة طويلة توقفت فيها الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. مثل هذه التكاليف هي تكاليف احتفاظ بأصول مكتملة جزئياً ولا تتأهل للرسملة. وبالرغم من ذلك، لا يتم - عادةً - تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال فترة يجري فيها تنفيذ عملاً فنياً وإدارياً كبيراً. ولا تُعلَق رسملة تكاليف الاقتراض عندما يكون التأخير المؤقت جزءاً ضرورياً من عملية إعداد أصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. فعلى سبيل المثال، تستمر الرسملة خلال الفترة الطويلة اللازمة حتى ينضج المخزون أو خلال الفترة الطويلة التي تؤخر فيها مناسيب المياه المرتفعة إنشاء جسر، إذا كانت مثل هذه المناسيب المرتفعة للمياه شائعة خلال فترة الإنشاء في الإقليم الجغرافي المعني.	35. Borrowing costs may be incurred during an extended period in which the activities necessary to prepare an asset for its intended use or sale are interrupted. Such costs are costs of holding partially completed assets, and do not qualify for capitalization. However, capitalization of borrowing costs is not normally suspended during a period when substantial technical and administrative work is being carried out. Capitalization of borrowing costs is also not suspended when a temporary delay is a necessary part of the process of getting an asset ready for its intended use or sale. For example, capitalization continues during an extended period needed for inventories to mature or an extended period during which high water levels delay construction of a bridge, if such high water levels are common

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			during the construction period in the geographic region involved.
		وقف الرسملة	Cessation of Capitalization
	لا	36. يجب وقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود له أو لبيعه.	36. Capitalization of borrowing costs shall cease when substantially all the activities necessary to prepare the qualifying asset for its intended use or sale are complete.
	لا	37. يكون الأصل - عادةً - جاهزاً للاستخدام المقصود له أو لبيعه عندما يكتمل الإنشاء المادي للأصل، حتى وإن كان العمل الإداري الروتيني قد لا يزال مستمراً. وإذا كان كل ما تبقى هو تعديلات طفيفة، مثل أعمال ديكور عقار حسب مواصفات المشتري أو المستخدم، فإن هذا يبين أن جميع الأنشطة مكتملة - بشكل جوهري.	37. An asset is normally ready for its intended use or sale when the physical construction of the asset is complete, even though routine administrative work might still continue. If minor modifications, such as the decoration of a property to the purchaser's or user's specification, are all that is outstanding, this indicates that substantially all the activities are complete.
	لا	38. عندما يُستكمل إنشاء أصل مؤهل على أجزاء، ويكون كل جزء قابلاً للاستخدام بينما يستمر الإنشاء للأجزاء الأخرى، فإنه يجب وقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام المقصود له أو لبيعه.	38. When the construction of a qualifying asset is completed in parts, and each part is capable of being used while construction continues on other parts, capitalization of borrowing costs shall cease when substantially all the activities necessary to prepare that part for its intended use or sale are completed.
	لا	39. يُعد مجمع إداري يشمل عدة مباني، يمكن أن يُستخدم كل منها - بشكل فردي، مثلاً - لأصل مؤهل كل جزء منه قابل لأن يكون صالحاً للاستخدام بينما يستمر الإنشاء للأجزاء الأخرى. أما الأمثلة على الأصول المؤهلة التي يلزم أن تكون مكتملة قبل أن يكون بالإمكان استخدام	39. An office development comprising several buildings, each of which can be used individually, is an example of a qualifying asset for which each part is capable of being used while construction continues on other parts. Examples of qualifying assets that need to be complete before any part

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
can be used include (a) an operating theatre in a hospital when all construction must be complete before the theatre may be used, (b) a sewage treatment plant where several processes are carried out in sequence at different parts of the plant, and (c) a bridge forming part of a highway.	أي جزء، فهي تتضمن: (أ) غرفة عمليات في مستشفى عندما يجب أن تُستكمل جميع أعمال الإنشاء في المستشفى قبل أن يكون بالإمكان استخدام غرفة العمليات، و(ب) محطة معالجة مياه لصرف ينطوي على عمليات متعددة تُنفذ بالتتابع في أجزاء مختلفة من المحطة، و(ج) جسر يشكل جزءًا من طريق سريع.		
Disclosure	الإفصاح		
40. The financial statements shall disclose: a. The accounting policy adopted for borrowing costs; b. The amount of borrowing costs capitalized during the period; and c. The capitalization rate used to determine the amount of borrowing costs eligible for capitalization (when it was necessary to apply a capitalization rate to funds borrowed generally).	40. يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي: أ. السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض؛ و ب. مبلغ تكاليف الاقتراض المرسمة خلال الفترة؛ و ج. معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهل للرسملة (إذا كان من الضروري تطبيق معدل رسملة على الأموال المقترضة بشكل عام).	لا	
Transitional Provision	أحكام انتقالية		
41. [Deleted].	41. [محذفت].		
41A. Improvements to IPSAS, 2018, issued in October 2018, amended paragraph 25. An entity shall apply this amendment to borrowing costs incurred on or after the beginning of the annual reporting period in which the entity first applies those amendments.	41أ. [محذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	نعم	محذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
Effective Date	تاريخ السريان		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
42. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2001. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2001, it shall disclose that fact.	42. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
42A. Paragraph 6 was amended by IPSAS 32, <i>Service Concession Arrangements: Grantor</i> issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and at the same time apply IPSAS 32, the amendments to paragraphs 25–27 and 85B of IPSAS 13, the amendments to paragraphs 5, 7 and 107C of IPSAS 17, the amendments to paragraphs 2 and 125A of IPSAS 29 and the amendments to paragraphs 6 and 132A of IPSAS 31.	42أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
42B. Paragraphs 41 and 43 were amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is	42ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	42ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	42C. Paragraphs 2, 3 and 11 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	42د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	42D. Paragraph 25 was amended and paragraph 41A added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	42هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].	42E. Paragraph 6 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2019</i> , issued in January 2020. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2023, it

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	42و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار الصادر في 2023 الفقرة 6</i> . يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	42F. Paragraph 6 was amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
	لا	43. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	43. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 5.</i>	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 5، ولكنها ليست جزءاً منه.
<i>A.1 Period of Borrowing Cost Capitalization</i>	أ.1 فترة رسملة تكاليف الاقتراض
When applying the allowed alternative treatment, as described in paragraphs 17–18, when can an entity begin to include borrowing costs in the cost of the qualifying asset?	عندما تُطبق الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18، متى يمكن للجهة أن تُضمن تكاليف اقتراض في تكلفة الأصل المؤهل؟
Where outlays and borrowings have been incurred specifically to fund a qualifying asset's acquisition, construction, or production, the costs of those borrowings should be capitalized when the activities necessary to prepare the asset for its intended use or sale begin. The activities necessary to get the asset ready for use encompass more than the asset's physical acquisition, construction, or production. The activities include technical and administrative work prior to the commencement of physical acquisition, construction, or production, but exclude holding the asset when no development that changes the asset's condition is being undertaken.	إذا كانت النفقات والقروض قد تم تكبدها - خصيصاً - لتمويل اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل، ينبغي أن تُرسمل تكاليف تلك القروض عندما تبدأ الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام أو البيع، المقصود له. تشمل الأنشطة الضرورية لجعل الأصل جاهزاً للاستخدام ما هو أكثر من الاقتناء، أو الإنشاء، أو الإنتاج، المادي للأصل. إذ تتضمن هذه الأنشطة العمل الفني والإداري السابق لبدء الاقتناء، أو الإنشاء، أو الإنتاج، المادي، ولكنها لا تتضمن الاحتفاظ بالأصل عندما لا يجرى القيام بتطوير يغير حالة الأصل.
The activities (i.e., technical and administrative work) undertaken prior to commencement of the physical acquisition, construction, or production of a qualifying asset should contribute to the actual development or construction of that asset.	ينبغي أن تساهم الأنشطة (أي، العمل الفني والإداري) التي يتم القيام بها قبل بدء الاقتناء، أو الإنشاء، أو الإنتاج، المادي لأصل مؤهل في التطوير أو الإنشاء، الفعلي لذلك الأصل.
<i>A.2 Limit on Capitalization</i>	أ.2 الحد على الرسملة
When applying the allowed alternative treatment, as described in paragraphs 17–18, to specific borrowings, are borrowing costs included in the cost of the qualifying asset in that period limited to the borrowing costs incurred in that period?	عندما تُطبق الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18، على قروض تم الحصول عليها - خصيصاً - لأصل مؤهل، هل يتم حد تكاليف الاقتراض التي تُضمن في تكلفة الأصل المؤهل في تلك الفترة بتكاليف الاقتراض التي يتم تكبدها في تلك الفترة؟
Yes. If a borrowing can be specifically associated with outlays on acquisition, construction, or production of a qualifying asset, the amount of borrowing costs capitalized during that period is limited to the borrowing costs incurred on that borrowing during the period less any investment income on the temporary investment of those borrowings.	نعم، إذا كان يمكن ربط قرض - خصيصاً - بنفقات على اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل، يكون مبلغ تكاليف الاقتراض التي تُرسمل خلال تلك الفترة محدوداً بتكاليف الاقتراض على المتكبد على ذلك القرض خلال الفترة ناقصاً أي دخل استثمار من الاستثمار المؤقت لتلك المبالغ المقترضة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>A.3 Asset Funded through Transfers</i>	<i>أ.3 الأصل الممول من خلال تحويلات</i>
In many jurisdictions, the acquisition, construction, or production of a qualifying asset is funded through a transfer from another public sector entity. Does the entity acquiring, constructing, or producing the qualifying asset consider the transferor's underlying source of the funds, i.e., whether the funds are generated by tax revenues, general cash holdings or borrowings, when it determines the amount that can be included in the cost of the qualifying asset when applying the allowed alternative treatment, as described in paragraphs 17–18?	في العديد من البلدان، يتم تمويل اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل من خلال تحويل من جهة قطاع عام أخرى. هل تأخذ الجهة التي تقتني، أو تنشئ، أو تنتج الأصل المؤهل في الاعتبار مصدر الأموال ذي الصلة لدى الجهة المحولة، أي، ما إذا كانت الأموال تم توليدها من خلال إيرادات ضرائب أو حيازات نقد عامة أو اقتراضات عامة، عندما تحدد المبلغ الذي يمكن تضمينه في تكلفة الأصل المؤهل عندما تُطبق الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18؟
No. When the acquisition, construction, or production of a qualifying asset is fully funded through a transfer, there will be no directly attributable borrowing costs to capitalize. The entity may include in the cost of the qualifying asset only those borrowing costs which it has incurred.	لا. عندما يتم تمويل اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل - بشكل كامل - من خلال تحويل، لن تكون هناك تكاليف اقتراض تعود - بشكل مباشر - لاقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج الأصل المؤهل، ليتم رسملتها. ويجوز للجهة أن تُضمن في تكلفة الأصل المؤهل - فقط - تكاليف الاقتراض التي قد تكبدتها.
<i>A.4 Asset Funded through a Centralized Lending Program – Interest Rates</i>	<i>أ.4 الأصل الممول من خلال برنامج إقراض مركزي - معدلات الفائدة</i>
A centralized lending agency may fund its activities by borrowings through several separate loan instruments. Each instrument may have a different interest rate. An entity may borrow funds from the centralized lending agency and use these funds for the acquisition, construction, or production of a qualifying asset. If the entity is using the allowed alternative treatment, as described in paragraphs 17–18, does the entity apply the weighted average interest rate incurred by the centralized lending agency when including borrowing costs in the cost of the qualifying asset?	قد تمول وكالة إقراض مركزية أنشطتها بالاقتراض من خلال عدة أدوات قروض منفصلة. قد يكون لكل أداة معدل فائدة مختلف. وقد تقترض جهة أموال من وكالة الإقراض المركزية وتستخدم هذه الأموال لاقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل. إذا كانت الجهة تستخدم المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18، هل تطبق الجهة المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة المتكبد من قبل وكالة الإقراض المركزية عندما تُضمن تكاليف الاقتراض في تكلفة الأصل المؤهل؟
No. The weighted average interest rate incurred by the centralized lending agency is not relevant in the preparation of the financial statements of the entity acquiring, constructing, or producing the qualifying asset. The entity can include in the cost of the qualifying asset only those borrowing costs which it itself has incurred.	لا. المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة المتكبد من قبل وكالة الإقراض المركزية ليس ذا صلة في إعداد القوائم المالية للجهة التي تقتني، أو تنشئ، أو تنتج الأصل المؤهل. يمكن للجهة أن تُضمن في تكلفة الأصل المؤهل - فقط - تكاليف الاقتراض التي هي نفسها قد تكبدتها.
The entity must consider all facts and circumstances when determining the borrowing costs incurred in its arrangement with the centralized lending agency. In some cases, the interest rate stated in the terms of the arrangement may not reflect the true	يجب على الجهة أن تأخذ في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عندما تحدد تكاليف الاقتراض المتكبد في ترتيبها مع وكالة الإقراض المركزية. في بعض الحالات، قد لا يعكس معدل الفائدة المنصوص عليه في شروط الترتيب تكاليف الاقتراض الحقيقية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
borrowing costs associated with the funds received. When the entity identifies concessionary terms, the entity should apply the requirements in IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i>, paragraphs AG118–AG127¹ and capitalize borrowing costs based on a market related interest rate that the entity would have incurred on a similar loan (see IPSAS 41, IE153-IE172 for examples illustrating how to determine the interest rate in a concessionary loan). Interest expense calculated using the effective interest rate method is eligible for inclusion in the cost of the qualifying asset in accordance with this Standard. 1 Where an entity has not yet adopted IPSAS 41, the requirements in IPSAS 29, Financial Instruments: Recognition and Measurement, paragraphs AG84-AG90 are applied. Similar to the IPSAS 41 requirements, an entity should capitalize borrowing costs based on a market related interest rate that the constructing entity would have incurred on a similar loan.	المرتبطة بالأموال المُستلمة. عندما تحدد الجهة وجود شروط تيسيرية في الترتيب، ينبغي على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 118-127¹ من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>، وأن ترسم تكاليف الاقتراض استناداً إلى معدل فائدة ذي علاقة بالسوق والذي كانت ستتكبده الجهة على قرض مماثل (انظر فقرات الأمثلة التوضيحية 153-172 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، للاطلاع على أمثلة توضح كيفية تحديد معدل الفائدة في قرض ميسر). يُعد مصروف الفائدة المحتسب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مؤهلاً للتضمن في تكلفة الأصل المؤهل وفقاً لهذا المعيار. 1 إذا لم تكن الجهة قد تبنت معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بعد، تُطبق المتطلبات الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 84-90 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، <i>الأدوات المالية: الإثبات والقياس</i>. وعلى غرار متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 41، ينبغي على الجهة بموجب تلك المتطلبات أن ترسم تكاليف الاقتراض استناداً إلى معدل فائدة ذي علاقة بالسوق والذي كانت ستتكبده الجهة على قرض مماثل.
If the centralized lending agency and the entity to which it lends funds are part of the same economic entity, in the financial statements of the consolidated entity, the borrowing costs incurred by the centralized lending agency can be capitalized to the qualifying asset, provided that appropriate consolidation adjustments have been made to eliminate those costs capitalized by the controlled entity.	إذا كانت وكالة الإقراض المركزية والجهة التي تقترض من الوكالة الأموال هما جزء من الجهة الاقتصادية نفسها، يُمكن - في القوائم المالية للجهة الموحدة - أن تُرسم تكاليف الاقتراض المتكبدة من قبل وكالة الإقراض المركزية في تكلفة الأصل المؤهل، شريطة أنه قد تم إجراء تعديلات توحيد مناسبة لاستبعاد تلك التكاليف المتكبدة من قبل الجهة المُسيطر عليها.
<i>A.5 Asset Funded through an Entity's Own General Borrowing – Borrowings are not Specific to Qualifying Asset</i>	<i>أ.5 الأصل الممول من خلال اقتراض عام للجهة ذاتها – القروض التي لا يتم الحصول عليها - خصيصاً - لأصل مؤهل</i>
When an entity acquiring, constructing, or producing a qualifying asset manages its own borrowing program, but borrowings are not specific to the qualifying asset, how does the entity determine the borrowing costs directly attributable to the qualifying asset? This may occur when an entity uses cash on hand to fund the cost of a qualifying asset. This cash on hand is funded from general borrowings, tax revenue and other fees and transfers.	عندما تتولى الجهة التي تقتني، أو تنشئ، أو تنتج أصلاً مؤهلاً برنامج اقتراض لنفسها بذاتها، ولكن القروض لا يتم الحصول عليها - خصيصاً - للأصل المؤهل، كيف تحدد الجهة تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى الأصل المؤهل؟ قد يحدث هذا عندما تستخدم الجهة نقداً في الصندوق لتمويل تكلفة أصل مؤهل. ويكون هذا النقد في الصندوق ممولاً من اقتراضات عامة، وإيرادات ضرائب، ورسوم وتحويلات أخرى.
The amount of borrowing costs eligible for inclusion in the cost of the qualifying asset is determined using the weighted average of the borrowing costs applicable to all	يتم تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمن في تكلفة الأصل المؤهل باستخدام المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة التي تكون

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
borrowings of the entity outstanding during the period. The weighted average of borrowing costs is then applied to the outlays on the qualifying asset incurred during the period in determining the amount eligible for capitalization.	قائمة خلال الفترة. ومن ثم يُطبق المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض على النفقات المتكبدة خلال الفترة على الأصل المؤهل عند تحديد المبلغ المؤهل للرسملة.
The entity shall exclude from the weighted average calculation, those borrowings that are made specifically for the purpose of obtaining another qualifying asset until substantially all the activities necessary to prepare that asset for its intended use are complete. The amount of borrowing costs capitalized during a period shall not exceed the amount of borrowing costs incurred during that period.	يجب على الجهة أن تستبعد من احتساب المتوسط المرجح تلك القروض التي يتم الحصول عليها - خصيصا - لغرض الحصول على أصل مؤهل آخر إلى أن تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الأصل للاستخدام المقصود له. ولا يجوز أن يتجاوز مبلغ تكاليف الاقتراض المُرسمة خلال فترة مبلغ تكاليف الاقتراض المُكبدة خلال تلك الفترة.
<i>A.6 Asset Funded through General Borrowings – Range of Debt Instruments</i>	<i>أ.6 الأصل الممول من خلال اقتراضات عامة – مجموعة من أدوات الدين المختلفة</i>
Does an entity apply a weighted average of borrowing costs when multiple debt instruments are used to fund the cost of a qualifying asset?	هل تطبق الجهة متوسط مرجح لتكاليف الاقتراض عندما تُستخدم أدوات دين متعددة لتمويل تكلفة أصل مؤهل؟
Yes. An entity may not be able to fund the cost of a qualifying asset with a single debt instrument. When multiple debt instruments are used, the cost of borrowing is determined by calculating the weighted average of the borrowing costs applicable to all the debt instruments outstanding during the period, excluding borrowings that are made specifically for the purpose of obtaining another qualifying asset (until substantially all the activities necessary to prepare that asset for its intended use are complete).	نعم. قد لا تكون الجهة قادرة على تمويل تكلفة أصل مؤهل بأداة دين واحدة. وعندما تُستخدم أدوات دين متعددة، تُحدد تكلفة الاقتراض باحتساب المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع أدوات الدين القائمة خلال الفترة، مع استبعاد القروض التي يتم الحصول عليها - خصيصا - لغرض الحصول على أصل مؤهل آخر (إلى أن تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الأصل للاستخدام المقصود له).

6. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 5.</i>	<i>ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 5، ولكنها ليست جزءا منه.</i>
Qualifying Asset Constructed Over a Period of Time	أصل مؤهل يتم إنشاؤه على مدى فترة من الزمن
IE1. On March 31, 20X1, Municipality XYZ begins construction of a tunnel to accommodate transit between two commercial hubs. The construction period is 5 years and the project is budgeted to cost CU100 million (CU20 million is paid to the construction company on the date the construction begins and on March 31 of each subsequent year during the construction period). Municipality XYZ issues a 25-year CU100 million bond on March 31, 20X1 that yields a fixed coupon of 5 per cent per annum. This bond was issued specifically to finance the construction of this project. The Municipality has a December 31 year end and earns a rate of interest of 3 percent on the temporary investment of any excess borrowings.	1. في 31 مارس 20X1، تبدأ البلدية خ ذ ض إنشاء نفق لاستيعاب حركة المرور بين محورين تجاريين. فترة الإنشاء هي 5 سنوات واعتمدت موازنة تكلفة المشروع بمبلغ 100 وحدة عملة (يُدفع 20 مليون وحدة عملة إلى شركة الإنشاء في التاريخ الذي يبدأ فيه الإنشاء وفي 31 مارس من كل سنة لاحقة خلال فترة الإنشاء). تُصدر البلدية خ ذ ض في 31 مارس 20X1 سندا مبلغه 100 وحدة عملة بأجل 25 سنة وبمعدل عائد ثابت قدره 5 بالمئة سنوياً. تم إصدار السند - خصيصاً - لتمويل إنشاء هذا المشروع. تنتهي السنة المالية للبلدية في 31 ديسمبر وتكتسب البلدية معدل فائدة قدره 3 بالمئة على الاستثمار المؤقت لأية مبالغ مقترضة فائضة.
IE2. On December 31, 20X1, the Municipality has accrued borrowing costs of CU3.75 million (CU100 million x 5 percent x 9/12 months).	2. في 31 ديسمبر 20X1، قد تكبدت البلدية على أساس الاستحقاق تكاليف اقتراض قدرها 3.75 مليون وحدة عملة (100 مليون وحدة عملة x 5 بالمئة x 9/12 شهراً).
IE3. In determining the borrowing costs that can be included in the cost of the tunnel, the Municipality is limited to capitalizing the borrowing costs incurred during the period less any investment income on the temporary investment of those borrowings.	3. عند تحديد تكاليف الاقتراض التي يمكن تضمينها في تكلفة النفق، تكون البلدية محدودة برسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة ناقصاً أي دخل استثمار من الاستثمار المؤقت لتلك المبالغ المقترضة.
IE4. At December 31, 20X1, Municipality XYZ recognizes its tunnel asset as a work in progress. The amount capitalized is CU21.95 million (CU20 million + [CU100 million x 5 percent x 9/12 months] - [CU80 million x 3 percent x 9/12 months]). This represents the funds transferred to the construction company and the borrowing costs incurred during the period less the investment income earned on the CU80 million invested.	4. في 31 ديسمبر 20X1، تُثبت البلدية خ ذ ض أصلها المتمثل في النفق على أنه أعمال رأسمالية قيد التنفيذ. يكون المبلغ المرسل 21.95 مليون وحدة عملة (20 مليون وحدة عملة + [100 مليون وحدة عملة x 5 بالمئة x 9/12 شهراً] - [80 مليون وحدة عملة x 3 بالمئة x 9/12 شهراً]). ويمثل هذا الأموال المحولة إلى شركة الإنشاء وتكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة ناقصاً دخل الاستثمار المكتسب من المبلغ المستثمر البالغ 80 وحدة عملة.
Centralized Borrowing Program – Eligible Borrowing Costs	برنامج اقتراض مركزي – تكاليف الاقتراض المؤهلة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE5. The Department of Infrastructure begins construction of a new road network on June 15, 20X1. The project costs are budgeted to be CU500 million. All financing required by the Department of Infrastructure, and all other government departments, is secured centrally by the Department of Finance.	5. تبدأ وزارة البنية التحتية إنشاء شبكة طرق جديدة في 15 يونيو 20X1. اعتمدت موازنة تكاليف المشروع بمبلغ 500 مليون وحدة عملة. كل التمويل الذي تتطلبه وزارة البنية التحتية، وجميع الوزارات الأخرى، يتم تأمينه - بشكل مركزي - من قبل وزارة المالية.
IE6. The Department of Finance estimates its cash flow needs on an annual basis in order to determine the most appropriate source of funding to meet its internal lending needs. These sources include tax revenue, fee revenue, bonds issuances and loans.	6. تقدر وزارة المالية احتياجاتها من التدفقات النقدية على أساس سنوي من أجل تحديد مصدر التمويل الأكثر مناسبة للوفاء باحتياجاتها الداخلية للإقراض. تتضمن هذه المصادر إيرادات ضرائب، وإيرادات رسوم، وإصدارات سندات، وقروض.
IE7. The Department of Infrastructure negotiates a 10-year loan from the Department of Finance. The Department of Finance requires the Department of Infrastructure to pay borrowing costs of 3 percent per annum. This is consistent with the market rate of interest the Department of Infrastructure would incur if the arrangement was negotiated at arm's length.	7. تتفاوض وزارة البنية التحتية على قرض أجله 10 سنوات من وزارة المالية. تتطلب وزارة المالية من وزارة البنية التحتية دفع تكاليف اقتراض بمعدل 3 بالمائة سنوياً. ويتسق هذا مع معدل الفائدة في السوق الذي كانت ستتكبده وزارة البنية التحتية فيما لو تم التفاوض بشأن الترتيب على أساس التصرف الحر.
IE8. When the Department of Infrastructure secures financing from the Department of Finance, the Department of Infrastructure is aware borrowings comprise various sources, but has no visibility of how the Department of Finance sources the funds, nor of the weighted average borrowing costs the Department of Finance incurs.	8. عندما تؤمن وزارة البنية التحتية التمويل من وزارة المالية، تكون وزارة البنية التحتية على دراية بأن الأموال المقترضة آتية من مصادر متنوعة، ولكن ليس جلياً لها المصادر التي حصلت وزارة المالية منها على هذه الأموال ولا المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض الذي تتكبده وزارة المالية.
IE9. In determining the borrowing costs eligible for inclusion in the cost of the road network, the Department of Infrastructure includes only those borrowing costs which it itself has incurred. Because the loan is at market terms, the Department of Infrastructure concludes there are no concessionary elements and determines borrowing costs eligible for inclusion in the cost of the road network are based on the interest rate of 3 percent stated in the contract.	9. عند تحديد تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمين في تكلفة شبكة الطرق، تُضمن وزارة البنية التحتية - فقط - تكاليف الاقتراض التي هي نفسها قد تكبدتها. ونظراً لأن القرض هو بشروط السوق، تخلص وزارة البنية التحتية إلى أنه لا توجد عناصر تيسيرية في القرض وتحدد تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمين في تكلفة شبكة الطرق استناداً إلى معدل الفائدة البالغ 3 بالمائة المنصوص عليه في العقد.
General Borrowing – Weighted Average Cost of Borrowing	الاقتراض العام – المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض
IE10. State Government T has begun construction of a new airport. The cost of this airport is budgeted to be CU500 million. State Government T manages its own	10. بدأت حكومة الولاية ر إنشاء مطار جديد. اعتمدت موازنة تكلفة المطار بمبلغ 500 مليون وحدة عملة. تتولى حكومة الولاية ر اقتراض الأموال لنفسها بذاتها؛ ومع ذلك،

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																																
لا تقتصر لمشاريع محددة. عند تحديد احتياجاتها من الاقتراض، تقدر حكومة الولاية ر عجز النقد لديها على مدى فترة معينة وتتحقق من أن القروض ستغطي احتياجاتها من السيولة.	borrowings; however, it does not borrow for specific projects. In determining its borrowing needs, State Government T budgets its cash shortfall over a given period and ensures borrowings will cover its liquidity needs.																																																
11. على مدى فترة الإنشاء، احتفظت حكومة الولاية ر بثلاثة أدوات كانت مفتوحة لفترة الإنشاء بأكملها: - سندات الولاية – 1 بليون وحدة عملة، بمعدل سنوي قدره 5 بالمئة؛ و - قرض من المؤسسة المالية أ – 300 مليون وحدة عملة، بمعدل فائدة سنوي قدره 7 بالمئة؛ و - قرض من المؤسسة المالية ب – 600 مليون وحدة عملة، بمعدل فائدة سنوي قدره 9 بالمئة.	IE11. Over the construction period, State Government T held three instruments that were open for the entire construction period: - State Bonds – CU1 billion, yielding an annual rate of 5 percent; - Loan with Financial Institution A – CU300 million, with an annual interest rate of 7 percent; and - Loan with Financial Institution B – CU600 million, with an annual interest rate of 9 percent.																																																
12. عند تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمين في تكلفة المطار، تحتسب حكومة الولاية ر المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة القائمة خلال الفترة.	IE12. In determining the amount of borrowing costs eligible for inclusion in the cost of the airport, State Government T calculates the weighted average of the borrowing costs applicable to all borrowings of the entity outstanding during the period.																																																
<table><tr><th>أ</th><th>ب</th><th>ج</th><th>د = ب x ج</th></tr><tr><th>المبلغ الأصلي</th><th>معدل الفائدة</th><th>النسبة من الدين</th><th>المتوسط المرجح</th></tr><tr><td>سندات الولاية</td><td>5 بالمئة</td><td>1,900 / 1,000</td><td>2.63</td></tr><tr><td>القرض أ</td><td>7 بالمئة</td><td>1,900 / 300</td><td>1.11</td></tr><tr><td>القرض ب</td><td>9 بالمئة</td><td>1,900 / 600</td><td>2.84</td></tr><tr><td colspan="3">المتوسط المرجح لمعدل الفائدة</td><td>6.58 بالمئة</td></tr></table>	أ	ب	ج	د = ب x ج	المبلغ الأصلي	معدل الفائدة	النسبة من الدين	المتوسط المرجح	سندات الولاية	5 بالمئة	1,900 / 1,000	2.63	القرض أ	7 بالمئة	1,900 / 300	1.11	القرض ب	9 بالمئة	1,900 / 600	2.84	المتوسط المرجح لمعدل الفائدة			6.58 بالمئة	<table><tr><th>A</th><th>B</th><th>C</th><th>D = B x C</th></tr><tr><th>Principal</th><th>Interest Rate</th><th>Proportion of Debt</th><th>Weighted Average</th></tr><tr><td>State Bonds</td><td>CU1,000 million</td><td>5 percent</td><td>1,000 / 1,900</td></tr><tr><td>Loan A</td><td>CU300 million</td><td>7 percent</td><td>300 / 1,900</td></tr><tr><td>Loan B</td><td>CU600 million</td><td>9 percent</td><td>600 / 1,900</td></tr><tr><td colspan="3">Weighted Average Interest Rate</td><td>6.58 percent</td></tr></table>	A	B	C	D = B x C	Principal	Interest Rate	Proportion of Debt	Weighted Average	State Bonds	CU1,000 million	5 percent	1,000 / 1,900	Loan A	CU300 million	7 percent	300 / 1,900	Loan B	CU600 million	9 percent	600 / 1,900	Weighted Average Interest Rate			6.58 percent
أ	ب	ج	د = ب x ج																																														
المبلغ الأصلي	معدل الفائدة	النسبة من الدين	المتوسط المرجح																																														
سندات الولاية	5 بالمئة	1,900 / 1,000	2.63																																														
القرض أ	7 بالمئة	1,900 / 300	1.11																																														
القرض ب	9 بالمئة	1,900 / 600	2.84																																														
المتوسط المرجح لمعدل الفائدة			6.58 بالمئة																																														
A	B	C	D = B x C																																														
Principal	Interest Rate	Proportion of Debt	Weighted Average																																														
State Bonds	CU1,000 million	5 percent	1,000 / 1,900																																														
Loan A	CU300 million	7 percent	300 / 1,900																																														
Loan B	CU600 million	9 percent	600 / 1,900																																														
Weighted Average Interest Rate			6.58 percent																																														
13. تحتسب حكومة الولاية ر المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة القائمة خلال الفترة على أنه 6.58 بالمئة.	IE13. State Government T calculates the weighted average of the borrowing costs applicable to all borrowings of the entity outstanding during the period to be 6.58 percent.																																																
الاقتراض خصيصا لأصل مؤهل – الاقتراض من أجل جزء من مبلغ الأصل المؤهل	Specific Borrowing – Borrowing for Part of Qualifying Asset’s Amount																																																

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE14. State Government C began construction of a new road network on January 1, 20X1. The cost of this road network is budgeted to be CU750 million. State Government C funds this project with amounts received on January 1, 20X1 from two sources: - Federal grant in the amount of CU500 million; and - Loan from a financial institution of CU250 million, with an annual interest rate of 5 percent. In order to receive the federal grant, State Government C was required to show it was able to secure financing. It is State Government C's policy to allocate borrowed funds to the construction of the qualifying asset first. State Government C earns a rate of interest of 3 percent on the temporary investment of any excess borrowings.	14. بدأت حكومة الولاية ج إنشاء شبكة طرق جديدة في 1 يناير 20X1. اعتمدت موازنة تكلفة شبكة الطرق هذه بمبلغ 750 مليون وحدة عملة. تمول حكومة الولاية ج هذا المشروع بمبالغ مستلمة في 1 يناير 20X1 من مصدرين: • منحة فيدرالية بمبلغ 500 مليون وحدة عملة؛ و • قرض من مؤسسة مالية بمبلغ 250 مليون وحدة عملة، بمعدل فائدة قدره 5 بالمئة. من أجل الحصول على المنحة الفيدرالية، كان متطلباً من حكومة الولاية ج أن تظهر أنها قادرة على تأمين التمويل. إن سياسة حكومة الولاية ج هي أن يتم تخصيص الأموال المقترضة لإنشاء الأصل المؤهل أولاً. تكتسب حكومة الولاية ج معدل فائدة قدره 3 بالمئة على الاستثمار المؤقت لأية مبالغ مقترضة فائضة.
IE15. As at December 31, 20X1, State Government C has incurred outlays of CU200 million as part of the construction of the asset. These outlays were transferred in one lump sum payment to the construction company at the commencement of construction on January 1, 20X1. In addition to the outlays of CU200 million, State Government C capitalizes CU11 million $[(CU250 \text{ million} \times 5 \text{ percent}) - (CU50 \text{ million} \times 3 \text{ percent})]$ in borrowing costs, against the qualifying asset.	15. كما في 31 ديسمبر 20X1، تكبدت حكومة الولاية نفقات بمبلغ 200 مليون وحدة عملة على أنه جزء من إنشاء الأصل. تم تحويل هذه النفقات دفعة واحدة على أنها مبلغ مقطوع إلى شركة الإنشاء عند بدء الإنشاء في 1 يناير 20X1. بالإضافة إلى النفقات البالغة 200 مليون وحدة عملة، تُرسمَل حكومة الولاية ج 11 مليون وحدة عملة $(250 \text{ مليون وحدة عملة} \times 5 \text{ بالمئة}) - (50 \text{ مليون وحدة عملة} \times 3 \text{ بالمئة})$ من تكاليف الاقتراض، ضمن تكلفة الأصل المؤهل.
IE16. Because State Government C borrowed CU250 million for the purposes of obtaining the road network, but has only incurred outlays related to that qualifying asset in the amount of CU200 million, State Government C was able to earn interest revenue on the excess funds borrowed. State Government C capitalized borrowing costs incurred during the period of CU12.5 million less the investment income of CU1.5 million on the temporary investment of those borrowings.	16. نظراً لأن حكومة الولاية ج اقترضت 250 مليون وحدة عملة لأغراض الحصول على شبكة الطرق، ولكنها تكبدت - فقط - نفقات متعلقة بالأصل المؤهل بمبلغ 200 مليون وحدة عملة، فاستطاعت حكومة الولاية ج اكتساب إيراد فائدة على الأموال المقترضة الفائضة. رسملت حكومة الولاية ج تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة البالغة 12.5 مليون وحدة عملة ناقصاً دخل الاستثمار البالغ 1.5 مليون وحدة عملة من الاستثمار المؤقت لتلك الأموال المقترضة.